برامج تنفيذية لتطوير قطاع السياحة خلال الخمس السنوات القادمة

■ تستعد وزارة السياحة تنفيذ حزمة من الخطط الخاصة بتفعيل وتنشيط القطاع السياحي ترجمة لما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

وقال وزير السياحة لوسائل اعلامية ان خطة الوزارة رسمت برامج تنفيذية لتطوير قطاع السياحة خلال الخمس السنوات القادمة وفقاً للتوجهات التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية.

واشار الى اعتزام الوزارة تدريب نحو ١٠٠ من حملة مؤهلات اللغات العالمية الحية، اضافة الى بناء اربعة معاهد سياسية جديدة في محافظات حضرموت وتعز وعدن والحديدة.

وكان التقرير السنوي الذي اصدرته الوزارة للعام ٢٠٠٦م كشف عن ارتفاع العائدات السياحية لليمن خلال العام الماضي الي ٥٦ ملياراً و ٨٢٦ مليون ريال مقابل ٤٦ ملياراً ومليوني ريال للعام ٢٠٠٥م اي نحو ٢٨٧ مليون دولار للعام ٢٠٠٦م و ٢٣٦ مليون دولار للعام ٢٠٠٥م.

واشار التقرير الى ان اجمالي عدد السياح الواصلين الى اليمن ارتفع الى ٣٥٥ ألفاً و ٢٩٤ سائحاً خلال الفترة من يناير - نوفمبر من العام ٢٠٠٦م مقابل ٣٠٣ آلاف و ١٠١ سائح خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥م.. وبلغت الليالي السياحية الى مليونين و ١٣١ ألفاً و ٧٦٤ ليلة سياحية خلال العام ٢٠٠٦ مقابل مليون و ٨١٨ ألفاً و ٦٠٦ ليالٍ سياحية عام ٢٠٠٥م.

بوضوح

دولة فلسطينية «سفري»

ابن النيل

استبقت الإدارة الأمريكية لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أبو مازن» مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» في العاصمة السورية «دمشق».. بإيفاد وزيرة خارجيتها الى الوطن المحتل، لقطع الطريق أمام أية محاولة للتوصل الى صيغة توفيقية بين الجانبين.. من شأنها تمكين حكومة «هنية» من ممارسة مهامها الوطنية المفترضة، بعد طول تعطيل لمؤسساتها الحكومية، بفعل اصرار الجانب الصهيوني وحلفائه على وضع العراقيل التعجيزية في طريقها بغية افشالها، او اعاقتها على الاقل، سعياً لانتزاع اقرارها بشرعية ومشروعية ما لا تريده ولا ترضاه، منذ كانت الانتخابات التشريعية الفلسطينية والى يومنا هذا.

ولا غرابة في ذلك.. فقد اعتادت الولايات المتحدة على مثل هذه المناورات السياسية الخبيثة والمغرضة، كلما كانت الامور مرتبطة بما يعود بالخير على الواقع الفلسطيني، فنراها في العديد من الحالات المماثلة.. عادة ما تلجأ الى حيلة الالتفاف على الحقيقة للحيلولة دون انصافها، بينما تأتي مواقفها قاطعة وحاسمة -بالمقابل- كلما كانت الامور مرتبطة بما يكلف امن واستقرار كيان العدو.

الغريب في الأمر.. ان كونداليزا رايس لم تحمل لنا حال زيارتها المفاجئة هذه اي جديد يذكر، وان كانت قد اخرجت من جعبتها مقترحاً بفكرة اقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة لحين التوصل الى ما من شأنه تحريك «عملية السلام» اياها، بمعنى منح أهلنا في فلسطين المحتلة.. وعلى شاكلة ما اصطلح على تسميته بتجارة «الشنطة» ما يعد -على سبيل المثال- بمثابة «دولة سفري»، بحيث يتمكنون -إن عاجلاً او آجلاً- من اصطحابها معهم في حلهم وترحالهم، وبكل سهولة ويسر، فلربما يجدون انفسهم في قادم الايام بحاجة الى الهجرة خارج حدود وطنهم «الضائع» بحثاً عن مستقر بديل في غيره من البلدان، وارض الله واسعة كما نعرف، عندها.. يصبح بمقدروهم اصطحاب دولتهم المقترحة هذه، لتخفيف حدة معاناتهم من الغربة في بلاد المهجر.

ولا غرابة كذلك.. ما دمنا في زمن العجائب كما يقولون، والى حديثٍ آخر..

مؤشرات اقتصادية

وزير المالية: قانون الضريبة العامة على المبيعات متوازن

أكد الدكتور سيف العسلي وزير المالية أن قانون الضريبة العامة على المبيعات يعتبر من أعدل وأكفأ وأبسط أنواع الضرائب، ولذلك فقد طبقته معظم دول العالم وخصوصاً الدول النامية. وقال العسلي إن الضريبة العامة على المبيعات تفرض على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو مراحل التوزيع ولذلك فهي تتميز بعدد من الميزات، ولعل من أهمها أنه يتم تحصيلها عند كل عملية تبادل، ولذلك فهي تتمتع بقدر كبير من الشفافية، وتشجع على زيادة التبادل بين القطاع الخاص، وتحمي دافعي الضرائب من الابتزاز من خلال القضاء على الارتجال وربط الضريبة من واقع الفواتير الحقيقية.

وأوضح وزير المالية في صحيفة "الثورة" أن الضريبة تتمتع بسهولة تحصيلها إذ يتم ذلك من خلال مراحل محددة وواضحة، ولأنها تفرض على كبار المكلفين فإن جزءاً كبيراً من الضريبة يتحصل من عدد قليل من المكلفين مما يقلل تكاليف التحصيل.

وقال إن تطبيقها يساعد على حماية الحقوق فحتى يستطيع المكلف استرداد الضريبة الزائدة المدفوعة فإنه لا بد أن يقدم الفواتير الدالة على استحقاقه ذلك، وحتى يكون قادراً على ذلك فإنه مضطر لإصدار فواتير الشراء، وهو بهذه العملية من حيث يدري أو لا يدري يعمل على المحافظة على حقوقه وعلى حقوق شركائه إن كان له شركاء..وتابع "إننا نعتقد أن القانون الحالي متوازن، إنه يحتوي على العديد من الضمانات لدافعي الضرائب ولعل من أهمها ذاتية الربط وحق الاعتراض وحق الطعن وغير ذلك من الضمانات".

اجتماعات تحضيرية للجنة العليا اليمنية السورية

تبدأ الخميس المقبل بالعاصمة السورية دمشق اجتماعات اللجنة الفنية التحضيرية للجنة العليا اليمنية السورية التي تعقد برئاسة دولة الأخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ودولة المهندس محمد ناجي العطري رئيس الوزراء السوري. ومن المقرر أن ترفع اللجنة الفنية تقريرها إلى اللجنة الوزارية التي ستنعقد السبت المقبل بدمشق برئاسة الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة ونظيره السوري الدكتور عامر حسني لطفي وزير الاقتصاد والتجارة لإقرار الاتفاقيات والموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة العليا..وقد تقرر عقد اجتماعات اللجنة العليا اليمنية السورية خلال الأسبوع المقبل, وستناقش الاجتماعات سبل تفعيل التعاون اليمني السوري في مختلف المجالات، بالإضافة إلى مناقشة وتوقيع عدد من بروتوكولات التعاون والاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مجالات التبادل التجاري وزيادة الصادرات الزراعية والصناعية والتعليم العالي والمهني، وكذا البحث العلمي والنقل والاتصالات، بالإضافة إلى مناقشة وانضمام اليمن إلى شركة النقل البحري السورية الأردنية.

١١,٣ مليار ريال قيمة صادرات ميناء الحاويات بعدن

بلغ إجمالي قيمة الصادرات من الأسماك والحلويات والبن والعسل والقطن خلال العام الماضي عبر ميناء الحاويات بعدن ١١مليارا و٣٤٦ مليوناً و٤٦٣ ألف ريال بزيادة أربعة مليارات و٢٠٥ملايين و٩١٠ آلاف ريال عن الفترة المقابلة لها من العام ٢٠٠٥.

وأوضح محمد عبد الغني القباطي مديرعام جمرك ميناء المنطقة الحرة بعدن إن جمرك المنطقة الحرة بعدن حقق خلال الفترة نفسها من العام الماضي إيراداً فعلياً مع العوائد المتنوعة الأخرى بلغ نحو ١٣مليارا و٣٤٦ مليوناً و٩٨٢ ألف ريال بزيادة بلغت مليارا و٣٤٢ مليوناً و٤٠ ألف ريال وبنسبة تقدر بـ ١١٪ عن الفترة المقابلة لها من العام ٢٠٠٥.

مبيناً أن عدد الحاويات التي تم تسويقها للاستهلاك المحلي خلال العام الماضي ٢٠٠٦ وصل إلى ٣٩ ألفاً و٨٢٨ حاوية بضائع متنوعة بزيادة عن العام٢٠٠٥ بلغت أربعة آلاف و٨٤٦حاوية.

دمج بنوك القطاع العام والمختلط يعزز الدور التنموي للجهاز المصرفي

■ تعتزم الحكومة بدءاً من العام الجاري تنفيذ عدة سياسات وإجراءات لتفعيل دور السياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي والتوسع في استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سياسات السوق المفتوحة واستحداث أدوات جديدة.. وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على احتياطيات العملات الأجنبية لتغطية ستة أشهر على الأقل من الواردات، وحسن إدارة هذه الاحتياطيات.

وأكد تقرير رسمي أن الحكومة تنوي تعزيز دور الوساطة المالية للبنوك والمصارف التجارية وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية لها، وتشجيعها على تطوير وتنويع خدماتها المصرفية وزيادة تمويلاتها للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وكذلك توفير متطلبات بدء أنشطتها في التأجير التمويلي والحد من ودائعها لدى البنك المركزي.

كتب/ جمال مجاهد

وقال التقرير الذي حصلت عليه "الميثاق" إنه سيتم خلال السنوات الأربع القادمة تقوية المراكز المالية للبنوك والمصارف من خلال رفع رؤوس أموالها وتقليص المخاطر التي قد تتعرض لها.. وتحفيز البنوك على مواكبة التغيرات العالمية وتشجيع عمليات التكامل والاندماج فيما بينها والدخول في مشاريع استثمارية مشتركة في القطاعات الواعدة وتوفير الحوافز اللازمة لها.

وأشار التقرير إلى أهمية القانون رقم (٤٠) الصادر في ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٦ بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية، وضرورة تشجيع استخدام أدوات ووسائل الدفع الآلي والإلكتروني، وإقرار مشروع اتفاقية تسوية الشيكات وتحويل الأموال بين البنوك عبر المحافظات.. فضلاً عن استكمال معالجة مشاكل الديون المتعثرة وإعادة هيكلة بنوك القطاع العام والمختلط ودمجها في مؤسسة مالية واحدة تعزز الدور التنموي للجهاز المصرفي.. وتوسيع أنشطة التسويق والترويج المصرفي ووضع خطة إعلامية لنشر الوعي المصرفي تدعم قدرتها على جذب المدخرات.. وقيام لجنة سوق المال باستكمال المراحل اللازمة لإنشاء سوق الأوراق المالية وتوفير متطلباتها التشريعية والمؤسسية والتنظيمية والفنية، وذلك من خلال إصدار قانون سوق الأوراق المالية واستكمال بقية القوانين واللوائح والوظائف المطلوبة لتشغيل السوق، وإعداد الأطر التنظيمية والمؤسسية والهياكل التحتية للسوق، وإعداد برامج تدريب الكادر الفني والإداري للسوق وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق والتحليل المالي بما يتفق مع المعايير العالمية ومتطلبات إنشاء السوق، وكذا مواصلة تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات والشركات العامة وفقاً لقانون الخصخصة وإنزال أسهمها للاكتتاب العام عبر السوق.

ووفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ _ ٢٠١٠ فإن الحكومة تستهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان استقرار المستوى العام للأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم السنوي ١٣,٨٪، ونمو العرض النقدي الواسع بما لا يتجاوز ٢٢٪ في المتوسط سنوياً.. وتوفير الاستقرار النسبي لسعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية، بحيث لا يتجاوز معدل التغير في سعر الصرف ٣,١٦٪ سنوياً، وتوفير الحماية اللازمة له من المضاربة وسوء الاستغلال.. بالإضافة إلى تراجع الاحتياطيات الرسمية بحيث تغطي الاحتياجات من الواردات بحوالي ٩ أشهر واردات في المتوسط.

وتلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.. وتسعى خطة التنمية الثالثة إلى تعميق دور السياسة النقدية في الإصلاحات المالية والمصرفية وتوسيع دورها التنموي، وتفعيل دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية، وزيادة حجم ونوعية التمويل المتاح للأنشطة الاستثمارية.

وشدد مختصون في مجال السياسة النقدية على أهمية إعادة النظر في قانون البنك المركزي وبما يرسخ من دوره في الاستثمار والتنمية، والإسراع في استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية والنقدية واستكمال بعض الإجراءات للإنشاء، ودمج البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك الأهلي اليمني وبنك التسليف للإسكان في بنك واحد وتحويل بنك التسليف التعاوني والزراعي إلى بنك للتنمية الريفية.. إلى جانب إعادة النظر في سعر الفائدة الحالي وبالشكل الذي يشجع على الاقتراض من البنوك وتحريك المدخرات المحلية. وأكدوا على ضرورة تسريع عملية اندماج البنوك الوطنية لخلق وحدات مصرفية منافسة تتمتع برأسمال واحتياطيات كبيرة وملاءمة مصرفية قادرة على تحقيق النجاح والسيطرة على الأسواق والوصول إلى عملائها في أي مكان، مقدمة أفضل الخدمات بأسرع الأساليب وبأقل التكاليف.

تشجيع البنوك على الدخول في مشاريع استثمارية مشتركة في القطاعات

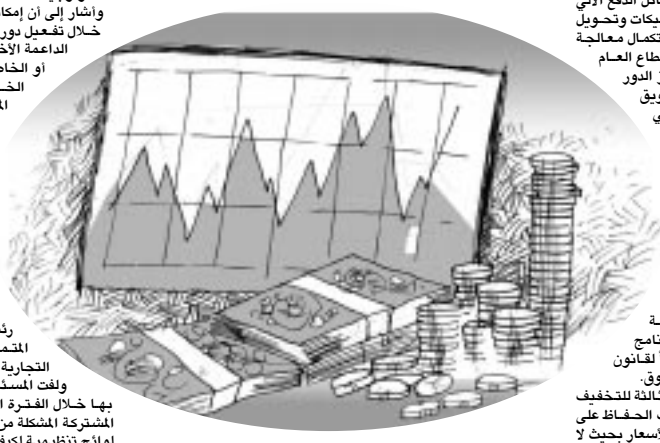

تفعيل دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وزيادة حجم ونوعية التمويل المتاح للأنشطة الاستثمارية .

توفير التمويل

وقال مسئول حكومي لـ "الميثاق" إنه من خلال النظر إلى مستويات الأداء الحقيقية لنشاط القطاع الخاص ومساهمته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وقطاعاته وأنشطته المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية، فإن المرحلة القادمة تتطلب تطوير وتفعيل وتحفيز القطاع الخاص عبر آليات أهمها توفير التمويل اللازم لتوسيع الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص سواءً الأنشطة الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة.. ويمكن وفقاً للمصدر السابق تحقيق ذلك من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة يتولى توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص وبالذات للمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة، فضلاً عن المساهمة في تقديم الخدمات الفنية والاستشارات المالية للقطاع الخاص.. والإسراع في خطوات دمج البنوك العامة وإنشاء بنك للتنمية يسهم في توفير احتياجات القطاع الخاص من التمويل.. والتنسيق مع البنوك التجارية العاملة وتحفيزها على زيادة دورها التمويلي للقطاع الخاص وبالذات الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية وتوفير الضمانات اللازمة لها.

وأكد المسئول الحكومي أن الآليات المقترحة لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة استثماراته تتمثل كذلك في تعزيز وتطوير خدمات البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو أنشطة القطاع الخاص من خلال بناء مجمعات صناعية تسهل من عملية التنظيم للقطاع الخاص وبالذات للصناعات الصغيرة، ومساعدته على تهيئة نفسه بصورة أفضل لمواجهة المتغيرات العالمية ومتابعة التطورات التكنولوجية.

وأشار إلى أن إمكانية تفعيل الدور التصديري للقطاع الخاص من خلال تفعيل دور المجلس الأعلى لتنمية الصادرات والمنظمات الداعمة الأخرى للقطاع الخاص سواءً المنظمات الحكومية أو الخاصة وبما يسهم في تقديم خدمات نوعية للقطاع الخاص، ومنها مساعدته في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة، ومساعدته على النهوض بمستوى جودة منتجاته وزيادة قدراتها التنافسية، وتكوين لجان تصديرية مشتركة من المصدرين والجهات الحكومية العليا "رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والصناعة والتجارة، الجهات الأخرى ذات العلاقة" تجتمع بشكل دوري لمناقشة خطط التصدير وتشجيع المصدرين وحل المشاكل الناشئة عن التعامل مع الجهات المختلفة، بالإضافة إلى إنشاء جائزة تشجيعية تمنح من قبل رئيس الجمهورية للشركات والأشخاص المتميزين في المجال التصديري، وإقامة المناطق التجارية الحرة مع الدول المجاورة.

ولفت المسئول إلى أن الآليات الجديدة التي ينبغي العمل بها خلال الفترة القادمة يجب أن تتضمن تفعيل دور اللجان المشتركة المشكلة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وإصدار لوائح تنظيمية لكيفية تشكيلها واجتماعاتها ومستوى قراراتها، مع التأكيد على حضور أعضائها واستبدالهم في حالات الغياب.. وتفعيل دور السفارات والملحقيات الاقتصادية اليمنية في الخارج من خلال زيادة الفعاليات الترويجية عن الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزيز علاقاتها مع المغتربين اليمنيين وتزويدهم بفرص الاستثمار المتاحة وتشجيعهم على الاستثمار في اليمن، ودراسة الأسواق التي تقع ضمن نشاطهم وتزويد الجهات الحكومية والقطاع الخاص بتلك الدراسات، والتنسيق مع منظمات القطاع الخاص في البلدان التي يعملون فيها لزيادة وتعزيز تعاونهم مع المنظمات المحلية المناظرة.

وأكدت النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية الصادرة عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي حصلت "الميثاق" على نسخة منها أن متطلبات الفترة القادمة تحتاج إلى تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات الخاصة وفي تحسين فرص النمو الاقتصادي بحيث تستوعب عدة عناصر أبرزها تعزيز البيئة المواتية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة، وزيادة حجم النفقات الاستثمارية وبالأخص الموجهة نحو البنية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.. وأشارت النشرة الاقتصادية إلى ضرورة الاهتمام بالفعاليات الترويجية عن الاستثمار في اليمن خارجياً وإبراز الفرص الاستثمارية الكثيرة والمجدية والإمكانيات المتاحة والتسهيلات الخاصة في هذه الجوانب، بالإضافة إلى الاهتمام بدور المنظمات الداعمة للقطاع الخاص ومؤازرتها في عملية جذب الاستثمارات الخارجية واستضافة الوفود التجارية الخارجية، وإبرام الاتفاقيات معها وعلى رأس هذه المنظمات الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية.

بدء اجتماعات اللجنة التحضيرية لمجلس التنسيق اليمني السعودي

تعزيز علاقات الشراكة في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار

■ بدأت أمس في العاصمة السعودية الرياض اجتماعات اللجنة التحضيرية المشتركة للدورة الـ ١٨ لمجلس التنسيق اليمني السعودي برئاسة الأخوين المهندس هشام شرف عبد الله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي رئيس الجانب اليمني في اللجنة، ومحمد بن إبراهيم الحديثي القائم باعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء السعودي المستشار بالديوان الملكي رئيس الجانب السعودي في اللجنة.

وتناقش اللجنة التحضيرية المشتركة للدورة الـ ١٨ لمجلس التنسيق اليمني السعودي على مدى يومين التحضير لانعقاد مجلس التنسيق اليمني السعودي في دورته الـ ١٨ المقرر انعقادها في المملكة العربية السعودية أوائل الصيف القادم. حيث تبحث اللجنة جوانب التعاون القائم بين البلدين الشقيقين وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينهما في إطار متابعة تنفيذ قرارات مجلس التنسيق في دورته السابقة السابعة عشرة التي انعقدت في المكلا في يونيو ٢٠٠٦.

كما تتطرق اجتماعات اللجنة التحضيرية المشتركة لمجلس التنسيق اليمني السعودي إلى الدعم السخي المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية للجمهورية اليمنية في مؤتمر المانحين لدعم الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر وكذا مناقشة آفاق التعاون المستقبلي فيما يخص العديد من البرامج الثنائية.

وفي افتتاح اجتماعات اللجنة أكد المهندس هشام شرف وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي رئيس الجانب اليمني في اللجنة أن اجتماعات اللجنة التحضيرية المشتركة لمجلس التنسيق تشكل محطة هامة لتقييم علاقات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في إطار تعزيز علاقات الشراكة القائمة في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار, كما أنها تعد إضافة هامة إلى ما تم إنجازه وتحقيقه في إطار نتائج أعمال اللجنة التحضيرية المشتركة في اجتماعاتها السابقة.

وقال "إننا ننظر بتفاؤل إلى ما ستسفر عنه اجتماعات اللجنة من نتائج ايجابية لتعزيز علاقات التعاون الأخوي بين البلدين والشعبين الشقيقين". معرباً عن أمله في أن تتكلل هذه الاجتماعات بتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين تنفيذاً لقرارات مجلس التنسيق اليمني السعودي.

وأشاد رئيس الجانب اليمني في اللجنة التحضيرية المشتركة لمجلس التنسيق اليمني السعودي بتنامي وتطور العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين ودورها في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بهدف إرساء أسس قوية لتعزيز شراكة حقيقية طويلة الأمد بين البلدين الشقيقين ودول مجلس التعاون لخليجي .

من جانبه أكد القائم بأعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء السعودي المستشار بالديوان الملكي رئيس الجانب السعودي في اللجنة التحضيرية المشتركة للدورة الـ ١٨ لمجلس التنسيق اليمني السعودي محمد بن إبراهيم الحديثي أن مجلس التنسيق بين البلدين يعد ثمرة يانعة في خدمة العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين في كل المجالات والأصعدة وبما يلبي تطلعات القيادتين السياسيتين في البلدين الشقيقين.